الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم-اللاجئين الفلسطينيين -نموذجا

UNRWA and the refugee problem in the world - Palestinian refugees - a model

د/ مقدم رشيد
جامعة الجزائر2
mekademrachid17@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018/11/20 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/05/19 ؛ تاريخ القبول : 2020/06/15

ملخص :

لا يمكن إنكار أهمية الأونروا والدور الرئيسي الذي لعبته في حياة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1949، على صعيد التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وبخاصة في أوقات النزاعات، يبدو أن أهمية الأونروا تتجاوز، في الواقع، توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين، فهي تمثّل، في نظرهم، دليلاً فريداً من نوعه على اعتراف المجتمع الدولي بحقهم في العودة إلى وطنهم.

وعلى الرغم من أهمية الأونروا، ومركزها في حياة اللاجئين الفلسطينيين، فإن استمرارها في القيام بمهامها يبدو اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، في موضع تساؤل، لا سيما في ظل العجز الكبير، والمزمن، في موازنتها، وتقاعس الدول المانحة عن الاضطلاع بمسؤولياتها إزاءها

لقد أثارت هذه الاعتبارات، وغيرها ، المتمحورة حول مستقبل الأونروا، جدلاً واسعاً في الساحة الفلسطينية، وبين نشطاء المجتمع المدني، والمتمثل في بقاءها من عدمه.

الكلمات المفتاحية : الأونروا ؛ اللاجئين ؛ الميزانية ؛ المستقبل.

Abstract :

The importance of UNRWA and its main role in the lives of Palestine refugees since 1949, in terms of education, health care, relief and social services, especially in times of conflict, can not be denied. UNRWA's importance appears to be beyond the provision of services to Palestine refugees. In their view, unique evidence of the international community's recognition of their right to return to their homeland.

Despite the importance of UNRWA and its status in the lives of Palestine refugees, its continued functioning today, more than ever before, is questionable, particularly in the context of its large and chronic budget deficit and the failure of donor States to shoulder their responsibilities.

These considerations, and others, centered on the future of UNRWA, have raised a great debate in the Palestinian arena and among civil society activists, whether or not they remain.

Keywords : UNRWA; Refugees; Budget; Future.

مقدمة:

على أثر هزيمة الشعب الفلسطيني عام1948م، و نتيجة للظروف المؤلمة، التي اعقبتها ومر بها هذا الشعب، واستجابة للمعالجة ما تركته من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية أسست عدة جمعيات ومؤسسات حكومية وغير حكومية، الى جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاغاثة. ركزت على تقديم خدماتها ومساعداتها وعلى شتى الأصعدة للفلسطينيين الذين اصبحوا لاجئين ومشردين، يعشون في ظروف سيئة، وحين تبين أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لن تحل سريعا. خاصة مع تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، فكان على المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة حينها التحرك من ايجاد إيجاد حل لهذه المشكلة التي أصبحت تؤرق المجتمع الدولي خاصة أمام تزايد عدد اللاجئين، فكان لابد من انشاء منظمة تهتم بالمشكلة و تضمن ادنى الخدمات لهم، فأنشئت ما عرف بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى طبقا للائحة رقم302 الصادرة بتاريخ8ديسمبر1949م عن الجمعية العامة.

تهدف الدراسة الى التعرف على دور وكالة الاونروا في الحفاظ على قضية اللاجئين في ظل المتغيرات الدولية التي يعيشها العالم اليوم، وذلك من خلال تشخيص دور وكالة الاونروا ومهامها الموكلة لها في حماية اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على حقهم في العودة الى ديارهم طبقا للفقرة11من القرار194 الصادر عن الجامعة العامة.

وتكمن اهمية الدراسة في توضيح الاهداف الحقيقة التي أنشأت من اجلها الوكالة، وتحديد مستقبل اللاجئين في ظل تراج وتقلص خدمات الوكالة اتجاههم.

لكن السؤال الذي يُقلق الجميع ويُطرح بقوة في الساحة الفلسطينية وخارجها، بعد القرار الرسمي الصادر عن الإدارة الأمريكية بوقف كل أشكال التمويل المالي المقدم لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، الى أي مدى استطاعت الاونروا التكيف مع المتغيرات الدولية بالحفاظ علة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى دورها الإنساني ما مستقبل لاجئين في ظل تراجع مزينات وكالة الاونروا؟

إن المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، والاستشرافي هم أنسب المناهج لمعالجة هذا البحث، حيث ينصب اهتمامهما على المتغيرات السياسية التي واكبت أزمة الاونروا ، وانعكست على مستقبل اللاجئين بشكل عام.

1.خلفية تأسيس وكالة الأونروا:

أمام خطورة ما آل اليه الوضع في الاراضي الفلسطينية من جراء حجم وطبيعة الهجمات الإسرائيلية عليه، خلف العديد من الضحايا ودمرت البنى التحتية الفلسطينية، وازداد عدد اللاجئين والنازحين، وهو ما أقتضى تدخل منظمات دولية للإغاثة ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم الاساسية كمطلب أول.

لقد كان من أبرز نتائج الحرب العربية الإسرائيلية، تشريد ما يزيد عن نحو مليون مواطن فلسطيني الى الدول المجاورة وحتى داخل الاراضي المتبقية في فلسطين، وإزاء تفاقم مشكلة اللاجئين في العالم العربي وخارجه قرر المجتمع الدولي بإنشاء منظمة دولية تعمل في المجال الانساني لحماية ضحايا الحروب من خلال الاغاثة و تقديم المساعدات الاقتصادية والطبية والاجتماعية، برغم من الجهود التي كان يبذلها الصلب الأحمر الدولي(ابرهيم أحمد خليفة ،2007،ص111)،إلا انها غير كافية في نظر الامم المتحدة، و من بين العمليات الضخمة الاتي قامت بها لجنة الدولية للصليب الأحمر.

هو إجلاء عدد كبير من الفلسطينيين من مخاطر المجازر الصهيونية، وتقديم الاعانات المادية للمتضررين من حرب1948م، كما قامت بحماية المخيمات في المناطق المجاورة من الاضطرابات والنزاعات التي تقع في المخيمات أو من الانتهاكات التي تقع بين اللاجئين أو الكيان الصهيوني احيانا، ويشمل عمل اللجنة أيضا تقديم المساعدات الاستعجالية للمتضررين داخل فلسطين، خاصة في قطاع غزة والضفة الغربية وداخل الخط الأخضر.

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها الثالث في نهاية عام1948م،لائحة رقم212،والتي أنشأت بموجبها منظمة الامم المتحدة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، هذه المنظمة التي تسعى الى التخطيط ووضع برنامج الاغاثة و ايجاد حلول مع الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة وغير حكومية ما اللجنة الدولية للصليب الاحمر وجمعيات الهلال الاحمر(عبد الكريم علوان ،1997،ص211).

وأقرت هذه المنظمة في تقاريرها ضرورة مواصلة تقديم مساعدات مباشرة بدءا من 31أوت1950م، وقررت انشاء منظمة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين "UNRWA" ،وعملها دراسة حالات اللاجئين الفلسطينيين(سعيد سلامة ،2006،ص2).

وتم انشاء هذه الوكالة طبقا للائحة رقم302 الصادرة بتاريخ8 ديسمبر1949م، و التي تنص على انشاء و كالة متخصصة تعني باللاجئين الفلسطينيين، وتولت مهامها رسميا في1ماي1950م، بتقديم المساعدات في مجالات التعليم والصحة والاغاثة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في مناطق اللجوء الرئيسة (الضفة الغربية و قطاع غزة، سوريا، لبنان، الاردن، العراق)، (سعيد سلامة ،2006،ص6).

واتخذت مدينة بيروت مقرا لها ،وجعلت لها مكاتب اقليمية في عمان والقاهرة ودمشق وغزة والضفة الغربية، ولها مكاتب أخرى في نيويورك وجنيف وبغداد و فينا.

لقد أسس المجتمع الدولي المتمثل في الامم المتحدة وكالة الاونروا لتقديم العون للاجئين الفلسطينيين وبتوفير الاحتياجات الانسانية الأساسية، تكون وكالة متخصصة لهم على خلاف الوكالات الدولية الأخرى مثل: مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين"UNHCR" التي تم انشاءها في الاسبوع نفسه مع الاونروا بموجب لائحة رقم319 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ3ديسمبر1949م،من اجل حماية اللاجئين في العالم. (سعيد سلامة ،ص7).

وعرفت الاونروا اللاجئ الفلسطيني بنوع من التحديد و ذلك بسبب الاوضاع الخاصة بهم على أنه.. الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال فترة من 1جوان1946م و حتى الفترة15ماي1948م،والذي فقد بيته و مصدر رزقه جراء حرب1948م ولجأ الى احدى الدول أين تقدم الاونروا مساعداتها.. " (محمد عبد المنعم عامر ،2002،ص42).

ومن هذا التعريف نلاحظ أن الاونروا تعتبر فئة من اللاجئين و النازحين خارج مسؤولياتها، و هم في الغالب من اللاجئين الذين هاجروا الى خارج مناطق عملياتها مثل :افريقيا و دول الخليج العربي، و حتى الامريكيتين و أستراليا، او ممن نزحوا داخليا و ظلوا في المناطق التي سيطرت عليها اسرائيل و كانوا أساسا تحت مسؤولية و كالة الغوث لكنهم استثنوا لا حقا، بعد أن اعلنت إسرائيل نيتها لمعالجة و ضعهم،(سعيد سلامة ،2006،ص44).

ولعلى السر الحقيقي من انشاء هذه الوكالة هو تقديم البديل للفلسطينيين حتى ينسوا فلسطين ويتركوها لإسرائيل، و الدليل على ذلك تواطؤ بعض الحكام العرب في منحهم الوطنية، لأن العديد من المواقف العربية التقت مع بعض المواقف الاوربية و الامريكية، التي عارضت ادماج قضية اللاجئين الفلسطينيين في اطار اتفاقية تشكل المفوضية السامية للاجئين، اقتناعا بأن مشكلة اللاجئين تختلف عن مسألة اللجوء التي تعاني منها أوروبا.

وقرر المجتمع الدولي آنذاك استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الاتفاقية المبرمة في1951 م، اتفاقية جنيف، و حماية المفوضية السامية للاجئين ،وتم بذلك تفويض وكالة الاونروا لرعاية هؤلاء اللاجئين (وائل انور ،2002،ص113).

كما تعتمد الاونروا في تمويلها على التبرعات المالية من المجتمع الدولي، ولا تمول من ميزانية الامم المتحدة، وفي حال تعذر الحصول على ذلك فعليها التشاور مع الدول المضيفة، وهذا يدل على عدم وجود صفة الزامية من الامم المتحدة بتوفير التمويل "للأونروا" عكس المفوضية السامية التي تمولها من ميزانية الامم المتحدة.(وائل انور ،ص113).

تشغل الوكالة633 مدرسة، وثمانية مراكز للتدريب المهنيو125 من منشآت لرعاية الصحية و65 مركزا لبرامج المرأة و 39 مركزا لإعادة التأهيل، و تقدم الوكالة المساعدات في حالة العسر مثل المساعدات الغذائية الى قرابة250000لاجئ،ومنحت للعديد منهم قروض بقيمة100مليون دولار لأكثر من100000لاجئ عام1981م.

وتميزت سنوات السبعينيات لعمل الاونروا في الشرق الاوسط ،كانت ولا تزال تحت وطأة أثر حرب19867م، وما جلبته من دمار كبير ونزوح أكثر من250000لاجئ،واجهت حربا عربية إسرائيلية جيدة، وبداية احرب الاهلية في لبنان ،اضطرت الوكالة الى مواصلة جهودها الاغاثية، ففتحت المراز والعيادات والمدارس المتنقلة ومراكز التدريب والتمهين، استبدلت الخيام بالمباني مصنوعة من الطوب والحجر في قطاع غزة و الضفة الغربية، بسبب قساوة الظروف المناخية في شتاؤ1951م (دياب محافظة،1998،ص30).

كرست الوكالة معظم وقتها آنذاك في العمل من أجل الاستجابة للطوارئ، واستمرت تقدم المساعدات، وحاولت في قطاع غزة أن تحسن من المستوى الاقتصادي المتردي منذ1969 م، حتى سنة1971م، و بلغ ذروته في1972م، مع قيام السلطات الإسرائيلية العسكرية بهدم المباني والمأوي على نطاق واسع لبناء المستوطنات ونزوح حوالي160000لاجئ جديد (دياب محافظة،ص31).

وفي سبتمبر 1970م،نشب نزاع بين الجيش الاردني والفصائل الفلسطينية المدعومين من طرف الجيش السوري، واستخدم في المعارك الدبابات والمدافع، واحتدم الصراع في المناطق المكتظة خاصة الضفة الشرقية والغربي وفي المخيمات، فقتل حوالي800فلسطيني وجرح و اعتقل واحتجز الالاف على ايدي القوات الإسرائيلية (الأمم المتحدة،1990،ص31).

وهناك أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين لم يسجلوا في سجلات وكالة الغوث الدولية، فعلى سبيل المثال نصف السكان الفلسطينيين الموجودين في الأردن لم تدرج أسماؤهم في سجلات وكالة الغوث، كما لم تمتد خدمات الوكالة إلى الفلسطينيين المتواجدين داخل فلسطين المحتلة الذين يصل عددهم إلى 1.457.465 نسمة، منهم حوالي 300 ألف لاجئ، هذا بالإضافة إلى اقتصار خدمات الوكالة على خمسة مناطق هي (قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا، لبنان) هذا بجانب وجود أكثر من نصف مليون لاجئ موجودين في دول أجنبية لم تصلهم خدمات الوكالة.

إننا في هذا السياق سنقوم بدراسة أعداد اللاجئين الفلسطينيين المدرجين في سجلات وكالة الغوث الدولية الذين يتلقون الخدمات المختلفة وفق شروط وكالة الغوث الدولية. قدرت وكالة الغوث الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى اللاجئين حوالي 914 ألف نسمة عام 1950 م، ارتفع هذا العدد ليصل إلى 1.120.889 عام 1960 م، هذا وقد واصلت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الارتفاع 2008 م، حيث بلغت 4.572.830 حتى 1جانفي2008، وبذلك تنامي العدد إلى أكثر من اربعة إضعاف خلال ستة عقود (الزيتونة للدراساتص24).

2- مهام و كالة الاونروا:

لقد حددت المهام الرئيسة للوكالة في الفقرة رقم7 من اللائحة رقم302 والتي أنشأت بموجبها الوكالة مايلي:

•أن تقوم الوكالة بالتعاون مع الحكومات المحلية بتنفيذ برامج الاغاثة و الاعمال الموصي بها من قبل البعثة بدراسة الاحوال الاقتصادية.

•أن تتشاور مع حكومات الشرق الاوسط المعنية بشأن ما يجب عليها اتخاذه من تدابير استعدادا لوقت لا تتوفر فيه المساعدات الدولية لمشاريع الاغاثة والعمل (تمار سليم،1996،ص56).

في بدايات تأسيسها، قامت "الأونروا" بخطوات تمثلت بالخروج عن المهام التي أوكلت إليها "تقديم الإغاثة المباشرة، وإقامة برامج تشغيلية للاجئين الفلسطينيين"؛ وذلك من خلال "قوننة" حرمان اللاجئين الذين هم خارج مناطق عملها من أية خدمات ، وبالتالي حرمانهم من حقوقهم كلاجئين.

وبتاريخ 12 ديسمبر 1950 صدر القرار رقم 393حين أسندت الجمعية العامة للأمم المتحدة للأونروا مهمة العمل على دمج اللاجئين الفلسطينيين في اقتصاديات المنطقة بجانب تقديم الخدمات الإغاثية لهم (تاكنبرغ لكس،2003،ص25).

وفي العام 1959قدّم الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد ورقة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن مقترحًا يقضي بتوسيع برامج تأهيل اللاجئين وتعزيز قدراتهم على إعالة أنفسهم، والاستغناء عن المساعدات التي تقدمها إليهم وكالة "الأونروا"، وتوطينهم في الأماكن التي يتواجدون فيها، مع مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين بالتعاون مع الوكالة الدولية (جير هارد بلفر ،1997،ص20).

تتمركز نشاطات الأونروا كما أسلفنا في ثلاثة مجالات رئيسية هي التعليم، الصحة، الإغاثة، وسنحاول فيما يلي إلقاء بعض الضوء على كل من هذه المجالات الثلاثة.

أصبح هذا البرنامج مع نهاية الستينيات أوسع البرامج التي تباشرها الوكالة في كافة عملياتها ،ففي عام 1970استهلك هذا البرنامج36%من ميزانيتها العامة، و 50%من طاقمها الوظيفي، و الذي يمثل9000عامل في الهيئة التعليمية في644 مدرسة، تديرها الوكالة منها130مدرسة في القطاع و 160مدرسة في الضفة الغربية، و الباقي منتشر في البلدان المجاورة خاصة لبنان و الاردن.

ورغم ذلك يوجد الاكتظاظ، حيث وصل عدد الطلبة في القسم الواحد الى50طالبا و طالبة، لذلك اضطرت الوكالة في بعض المدارس للعمل بنظام المداومة اليومية ثلاث مرات في اليوم، كما قامت الوكالة بإنشاء مراكز التدريب و التمهين، كالحدادة والميكانيك والأهيل للمعلمين .

تباشر الوكالة ثاني أكبر برامجها في الجانب الصحي وبالأساس يركز هذا البرنامج اهتمامه على الصحة، وتقدم الوكالة خداماتها الصحية بواسطة121مركزا صحيا، تعمل في الاقطار العربية الخمس(بنان، العراق، سوريا، الاردن ،مصر)، بالإضافة الى قطاع غزة والضفة الغربية وحتى القدس المحتلة، إلا أن هذه المساعدات الطبية لا ترقى الى المستوى المطلوب، فمثلا مخيم جباليا بلبنان يحتوي على مركز واحد ل8500لاجئ، وايضا في قطاع غزة يوجد مركزان صحيان فقط (الجندي ابراهيم ،2001،ص45).

وتهتم الوكالة من خلال برامجها الصحية بحماية المرأة و الطفل، و التخطيط الاسري، وحماية اللاجئين من الامراض المعدية و المتنقلة، كما سعت الوكالة الى التعاقد مع عدة مستشفيات في نابلس و القطاع و الضفة من اجل تحسين الرعاية للاجئين، و منحت للعديد منهم قروض مالية لبناء الورشات للعمل، وقدرت الميزانية المخصصة للصحة والخدمات الاجتماعية ب69%سنة1951م،وتقلصت مع نهاية1981الى50%بسبب قلة التبرعات الت تقدمها الدول المساهمة فيها (لحسيني جلال،2018،ص10).

ولأغراض العملية عرفت الأونروا اللاجئ الفلسطيني بالشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من 1 جوان 1946 م حتى 15 ماي 1947 م وفقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب 1948 م وعليه فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين يحق لهم تلقي المساعدات من الأونروا هم الذين ينطبق عليهم التعريف، أعلاه إضافة إلى ذريتهم، ويحق الانتفاع بخدمات الأونروا فقط للاجئين المقيمين في المناطق الخمس التالية قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، الجمهورية السورية، لبنان، وان يكون في حاجة حقيقية (رولا البرعي ،2013،ص20).

إن تعريف الأونروا للاجئ الفلسطيني تجاهل وأسقط من حساباته العديد من فئات اللاجئين، فعلى سبيل المثال: هناك عدد كبير من اللاجئين لم يسجلوا لدى الأونروا كلاجئين ممن فقدوا تسجيلهم نتيجة وضعهم المتغير، وخصوصًا في لبنان وآلاف اللاجئين القرويين في غزة والضفة الغربية، الذين فقدوا أرضهم ومصادر رزقهم ولكنهم لم يفقدوا إقامتهم، ويضم هؤلاء أيضا أشخاص فقدوا منفذهم إلى الأسواق الساحلية وأماكن العمل في فلسطين ما قبل سنة 1948 م هذا بجانب سكان القرى الحدودية الذين فقدوا الأرض وفقدوا موارد الرزق (السهيلي نبيل ،2002،ص41).

ومن الجدير بالذكر التطرق إلى اللاجئ الغائب الحاضر، حيث هناك العشرات من آلاف من اللاجئين داخل إسرائيل ممن فقدوا أملاكهم وإقامتهم، بينما بقوا في إسرائيل وأصبحوا مواطنين.

وجاء مؤتمر مدريد في 21 أكتوبر1991 والمفاوضات المتعددة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليشكِّل منعطفاً استراتيجيا في عمل الوكالة بتعديل وظيفتها المحددة لها بالقرار 302 بإغاثة وتشغيل اللاجئين إلى عمل تنمية اجتماعية عبر توفير البِنى التحتية، خاصة في منطقتي الضفة وغزة أولاً بما يؤدي في النهاية الى الاستغناء التدريجي عن خدماتها وإحالة الخدمات إلى الدول المضيفة حتى إن المؤتمر الذي نظّمته "الأونروا" (صبحي ياسين ،2009،ص22).

وعُقد في الجامعة الأميركية في بيروت بتاريخ الثامن والتاسع من شهر أكتوبر 2010 وشارك فيه كاتب هذه السطور كان تحت عنوان "من الإغاثة إلى التنمية الإنسانية: الأونروا واللاجئون الفلسطينيون بعد ستين عامًا"، حينها اعتبر اللاجئون الفلسطينيون المشاركون أن المؤتمر "ربما يؤسس لمرحلة جديدة على مستوى مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، ويعود هذا الاستنتاج لأهمية المحاور التي تم بحثها ونوعية المشاركين التي حضرت من مختلف دول العالم (UNRWA.1995.p20).

وكانت الأونروا في العام 2008 قد حددت مهمتها الجديدة بشكل أكثر وضوحًا عندما ذكرت في إحدى وثائقها الرسمية أن مهمتها "مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في تحقيق كامل طاقاتهم في التنمية البشرية تحت الظروف الصعبة التي يعيشون فيها في مناطق اللجوء (هويدي علي ،2010،ص28).

3.الافاق المستقبلية لوكالة الاونروا:

استناداً الى التجربة التاريخية في التعاطي مع أزمات الاونروا وبناءاً على مختلف المعطيات المتوفرة الى يومنا هذا، وفي ظل التغيرات السياسية والتهديدات الامريكية بتخفيض الميزانية ، يمكن رصد افاق ومستقبل وكالة الاونروا من خلال الآراء و المواقف المستقبلية بشأن الوكالة (عدنان أبو عامر ،2018). والتي تتمثل في:

1.3 الاتجاه الدولي:

الداعي لأنهائها ارتباطاً بالحلول والتسويات الجاري تنفيذها في المنطقة، وخاصة "صفقة القرن"، وليس ارتباط بالفقرة11من القرار الاممي رقم194 ، و هذا الاتجاه يريد انهاءها بطريقتين:

أ-ربطها بالسلطة الوطنية الفلسطينية على طريق تحويل صلاحياتها بالتدرج لهذه السلطة و بالتالي انهاءها انهاء كاملا (محمد منصور ابوريكة ،ص14).

ب-تحويلها تدريجيا الى مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بحيث يتم التعامل مع ملف اللاجئين كملف انساني، دون أن يكون لها بعد سياسي مثل لاجئي سوريا و العراق (محمد منصور ابوريكة ،ص15).

يميزهم عن سواهم لأنه متعلق بالاحتلال إسرائيل لأراضيهم و حقوقهم في العودة . (هويدي علي،ص9).

2,3 الاتجاه العربي:

الداعي لاستمرار عملها الى حين قيام الدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات المرحلة النهائية، حينئذ يمكن انهاؤها وتحويل مسؤوليتها عن اللاجئين الى السلطة الفلسطينية

3.3 الاتجاه الفلسطيني:

لا يمكن انهاء عمل الوكالة طالما أنه لم يتم تحقيق الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين، ولم يتم تطبيق القرار194 القاضي بحق عودتهم الى الديار (صبحي ياسين،2009 ،ص22).

والناظر الى الاتجاهات الثلاثة يرى أن الاتجاه الأخير هو الأكثر صوابا، فقضية اللاجئين يجب أن تبقى متسمة بالطابع الدولي و لا يجوز بأي حال الغاء مسؤولية المجتمع الدولي عن حق عودتهم الى ديارهم و استرجاع ممتلكاتهم (محمد منصور ابوريكة ،ص14).

4-الموقف الاسرائيلي من وكالة الاونروا:

ترفض اسرائيل الاعتراف بتسببها في المشكلة ، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين ، ولكنها تدرك في الوقت نفسه أن أي حل للصراع العربي الإسرائيلي ، أمرا غير ممكنا من دون إغلاق ملف اللاجئين ، وأكدت على موقفها ، بعد اتفاق أوسلو ، من خلال الوثيقة التي نشرتها في عام **1994** ، عن مسألة اللاجئين الفلسطينيين ، أعادت فيها مواقفها السابقة ، والتي تتضمن:

-1- أن قضية اللاجئين في عام 1948 كانت من صنع الدول العربية المجاورة.

-2- أن حوالي 6000 لاجئ يهودي اضطروا في بداية الخمسينات إلى الهرب من الدول العربية وطلب الحماية في إسرائيل.

-3- أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا في حربي 1948 و 1967 هو أقل كثيرا مما يقول الجانب العربي . فهي حسب الإحصاءات الإسرائيلية 540 ألف 720 ألف فلسطيني في عام 1948 ، وحوالي ربع مليون في عام 1967(احمد سعيد نوفل ،ص ص24-25).

-4-أن تعريف اللاجئ وفق قرار الأمم المتحدة 194 كان غير دقيق ومختلفا عن التعريفات القانونية الأخرى (شتيوي محمد خير ، وآخرون 1998،ص22). وتحمل إسرائيل الدول العربية المسؤولية في قضية اللاجئين ،على أساس أنهم شنوا الحرب ضدها في عام 1948 ، من أجل إحباط خطة تقسيم فلسطين ، وتسبب ذلك في دمار الشعب الفلسطيني وترك وطنه ، وأن الدول العربية استغلت قضيتهم طيلة السنوات الماضية، بحيث أبقت عليهم في المخيمات ورفضت استيعابهم كمواطنين فيها.

ويدعي "شلومو غازيت" الذي شغل وظيفة منسق في الأراضي المحتلة ورئيس ا العسكرية الإسرائيلية ، في دراسته الصادرة عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في عام 1994 بعنوان " قضية اللاجئين " ، إلى أنه باستثناء فترة قصيرة في عام1949 ، فإن المسؤولين الإسرائيليين لم يوافقوا على حق العودة للفلسطينيين إلى إسرائيل ، وأن الموقف الإسرائيلي كان " واضح جدا ، يجب ألا يمنح حق العودة للفلسطينيين على الإطلاق ، وفي أي ظرف كان"(غازيت شلومو، 1995،ص86) ،لأن عودة الفلسطينيين بأعداد كبيرة سوف يهدد " الطبيعة اليهودية" لإسرائيل.

ويرى غازيت أن حل قضية اللاجئين لا يعتمد السماح لهم بالعودة ، بل يأتي عن طريق توطينهم في الدول العربية وتعويضهم عن أملاكهم التي فقدوها ، وفي إطار مفاوضات الوضع النهائي ، يضع غازيت عدة مطالب على إسرائيل أن تطلبها من الجانب الفلسطيني وهي :

1-أن يصدروا بيان يتخلون فيه عن العودة ، إنهاء عمليات وكالة الغوث أونروا في قطاع.

غزة والضفة الغربية ، إلغاء الوضع الخاص للاجئين , استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وغزة وتأهيلهم (قرقع عيسى، 2003،ص20).

2-تسن السلطة الفلسطينية قانون عودة فلسطيني يسمح بموجبه لأي فلسطيني العودة إلى الكيان الفلسطيني والحصول على الجنسية الفلسطينية . وبالمقابل على إسرائيل أن تصدر إقرارا خلقيا تعترف بموجبه بعذاب الفلسطينيين طيلة السنوات الماضية ،ودعا بلاده إلى المشاركة في تمويل صندوق التعويضات (UNRWA.**1990.p 15**).

5.الأونروا والدول الغربية:

على الرغم أن ما يُدفع في صندوق الوكالة الدولية "الأونروا" هو عمل تطوعي يقوم به كثير من الدول العربية والغربية مشكورة، إلا أن الأمم المتحدة تُعتبر مسؤولة مباشرة عن تمويل الوكالة الدولية في حال واجهت أي عجز مالي، لأن "الأونروا" واحدة من مؤسسات الأمم المتحدة، وفي حال تقاعست أي من الدول عن الإيفاء بالتزاماتها، فإن على صندوق المتحدة أن يلبي الاحتياجات ويعوِّض العجز، ولأنه لا يوجد توصيف دقيق لخدمات "الأونروا" منذ نشأتها.

ويقول خبراء القانون الدولي بأنه يحق للجمعية العامة للأمم المتحدة بحث إمكانية توسيع خدمات الوكالة الدولية بحيث تكون موازنة "الأونروا" كاملة جزءًا من ميزانية الأمم المتحدة، تمامًا كأية مؤسسة دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال برامج ضغط ومناصرة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية وبمساعدة من بعض الدول ،يكفي دولة واحدة وفقًا للقوانين المرعية تجاه الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتعديل في السياسات.

في هذا الإطار نستطيع أن "نتفهم" أن دولاً غربية تكون "عاجزة" عن دفع مستحقاتها المالية لسبب اقتصادي أو سياسي كما مع كندا التي أوقفت مساعداتها للأونروا في فيفري 2010 ، بحجة أن "الأموال تذهب لحركة "حماس" ،وأنها تساهم في دعم المناهج الدراسية التي تحض على الكراهية لإسرائيل"، الأمر الذي نفته "حماس" ونفته "الأونروا"، أو كما حدث خلال المؤتمر الذي عقد في فيينا بتاريخ 23 جوان 2008 وخُصِّص لجمع التبرعات لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان، إذ تعهدت الدول المشاركة بدفع مبلغ 122 مليون دولار من أصل 425 مليون دولار طلبتها "الأونروا".

وهذا لا شك سيمهد الطريق لممارسة المزيد من الضغط وإحكام الطوق وخنق الوكالة الدولية وصولاً لتصفيتها والقضاء عليها في بازار الابتزاز السياسي، والانتقال لاحقًا إلى مرحلة "تقديم التبرعات المشروطة" خدمة لوجهة النظر الإسرائيلية-الأميركية للسلام أُحادية الجانب، وما تأتي "الأزمات" المالية والإدارية التي تمر بها "الأونروا" من حين إلى آخر إلا في سياق عمل منهجي يهدف للضغط على "الأونروا" وتحويل خدماتها إلى الدول المضيفة بشكل تدريجي تمهيدًا لتصفيتها، فالدول المانحة خاصة الغربية منها ليست بجمعيات خيرية ولا تقدم وجبات مجانية، بل لها أهداف وغايات سياسية خاصة بها، وليس صحيحًا أن أسباب العجز المالي في صندوق الوكالة يعود إلى أسباب اقتصادية بحتة، إذ على سبيل المثال تبرعت الدول المانحة لسلطة الحكم الذاتي في العام 1996 بمبلغ 2 مليار دولار والسبب في ذلك اقتصادي وسياسي يتماشى مع أهداف توقيع ، اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي عام 1993.

لكن ما لا نستطيع أن نتفهمه هو أن تتقاعس الدول العربية عن الإيفاء بالتزاماتها؛ فقد تحدثت المفوض العام السابق للأونروا كارين أبو زيد في العام 2009 عن أن أسباب العجز في ميزانية الوكالة "تعود إلى عدم دفع بعض الدول المانحة التي يصل- عددها إلى 30 دولة حصصها في ميزانية الوكالة السنوية والتي تُقدَّر بنحو 400 مليون دولار. 99 % منها مقدمة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول الإسكندنافية، فيما تبلغ نسبة مساهمة الدول العربية واحدًا في المائة فقط" (**UNRWA.1990.p 15**) ،ووصل الأمر إلى أن هددت الوكالة بإنهاء خدماتها في الأول من أكتوبر من العام 2010 إن لم تحصل على تسعين مليون دولار (دومر ميك،2018،ص6).

6.الدول العربية ووكالة الاونروا:

بناءً على الاتفاق الموقَّع بين "الأونروا" والدول العربية فإن الأخيرة تساهم بما نسبته 8% من الميزانية العامة للأونروا، إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك تمامًا، فما ساهمت فيه الدول العربية في الميزانية العامة للعام 2008 أقل من واحد في المائة (لحسيني جلال،2018،ص10).

الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات، وإذا كانت الدول العربية تريد أن تقول: إن المجتمع الدولي وإسرائيل هما المسؤولان عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا لاجئي حرب عالمية ثانية أو لاجئي مجاعة وإنما هم لاجئون اقتُلعوا من أرضهم وهناك أولوية لحق العودة وحق تقرير المصير على مسألة تقديم الخدمات، إلا أن هذا ليس تبريرًا كافيًا لتخلي الدول العربية عن الإيفاء بالتزاماتها المالية في صندوق "الأونروا"، وتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وتوفير الحماية اللازمة لهم حتى بدون "الأونروا"، فقد التزمت الدول العربية في العام 2010 بدفع ما نسبته7.8%من ميزانية الوكالة الدولية إلا أنها توقفت بعد ذلك (الجندي،ص46).

ولابد من الإشارة إلى أن الرسم البياني لميزانية "الأونروا "العامة في حالة صعود سنوي، في المقابل هناك تخفيضات ملحوظة للخدمات وفقًا للاحتياجات وازدياد عدد اللاجئين، ويكفي الإشارة إلى أنه في العام 1997 كانت الكلفة اليومية للاجئ مائتي دولار،استشفاء وتعليمًا وإغاثة وقروضًا ومشاريع (الصبحي ياسين،ص26).

ووصلت في العام 1997 إلى 70 دولارًا، ثم تدنت لتصل إلى 30 دولارًا في العام 2002 ونوعيتها وكميتها بشكل عام، أما في العام 2011 فقد وصلت التكلفة اليومية إلى 130 دولار تماشيًا مع خطة التنمية البشرية التي أطلقتها "الأونروا" في مؤتمر بيروت في العام 2009ولمدة خمس سنوات 2010- 2015. (**52UNRWA.1990.p**).

في الوقت الذي نسمع فيه عن ملايين الدولارات التي تساهم بها الدول الغربية في ميزانية "الأونروا" نسمع عن أرقام لا تتجاوز الخمسة أصفار تتبرع فيها بعض الدول العربية، ونادرًا ما نسمع بمبالغ مهمة تُدفع إلا في أوقات الطوارئ كما حصل على سبيل المثال لا الحصر مع إعادة إعمار مخيم جنين في العام 2002 حين تم دفع مبلغ 30 مليون دولار من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، فمن خلال ما يمكن أن تقدمه الدول العربية والإسلامية من مساعدات، تستطيع أن تساهم من خلالها بتلبية جميع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية من الغذاء والدواء والكساء والإيواء وتوفير التعليم المناسب وفرص العمل.

7. الاونروا ومحاولات انهاء قضية اللاجئين:

منذ أن أنشا المجتمع الدولي منظمة الاونروا حامت شكوك و مخاوف كثيرة عن غاية الأمم المتحدة من إيجاد هذه المنظمة والسعي بواسطتها للقيام بمشاريع يُشتمُ منها رائحة توطين اللاجئين في المجتمعات التي يقيمون فيها أو ابعادهم الى مناطق نائية وبعيدة عن فلسطين، والمفارقة أن تلك المشاريع قد عادت بأسماء جديدة بعد اتفاق اوسلوا مراهنين على نجاحها ففي التسعينيات بعدما فشلت نتيجة وعي اللاجئين بخطورة برامجها واهدفها التي ظلت تتراوح بين الإسكان و الدمج (رفيق أبو شمالة2000،ص52).

بدأت الاونروا باكورة أعمالها للالتفاف على حق العودة، ببث دعاية واسعة في الأوساط العربية عامة وأوساط اللاجئين خاصة ،وتحميل الفلسطينيين و العرب على تغيير اتجاهاتهم السياسية وتبديل شعورهم العميق بكره الاستعمار، بإضعاف الروح المعنوية لديهم و اقناعهم بعقم سياسة التمسك بفكرة العودة وحملهم على الاعتراف بالأمر الواقع واقناعهم بقبول مشاريع الإسكان والاندماج الاقتصادي في الأقطار العربية، ومقاومة الدعاية التي تُبث ضد بريطانيا وأمريكا اللتين يعدهما العرب مسؤولتين على النكبات وتحميل الدول العربية مسؤولية هذه النكبات بفكرة التعويض المادي.

لقد تخلت وكالة الأونروا عن جملة من الخدمات التي كانت تقدمها للاجئين الفلسطينيين في العديد من الدول العربي ،و ذلك بسبب ضغط الدول الغربية و اللوبي الصهيوني ،من اجل توطينهم في مناطق اللجوء، وتظهر دلائل ذلك من خلال:

- إعلان المفوض العام "بيتر هانس" عن عدم تسديد الدول المانحة التزاماتها المالية لصندوق الوكالة، واعتبار الوكالة تقنيًا في حالة إفلاس، وأنها بصدد إعلان إفلاسها رسميًا نهاية عام 1997 م، وهذا يعني توقفها عن تقديم خدماتها، و إشراك اللاجئين في عملية تمويل وكالة الغوث، من خلال فرض رسوم مالية على المستفيدين من خدماتها.
- تقليص بعض الخدمات التي كانت تقدمها خاصة تغطية نفقات الحالات المرضية وتقليص الدواء، وإعادة النظر في التعليم المجاني واستيفاء الرسوم بدل كتب وقرطاسية.
- حصر الخدمات الاجتماعية التي تقدمها بحيث تقتصر على من تسميهم" حالات العسر الشديد" كما حاولت الوكالة تخفيف الأعباء المالية عن الدول الغربية المانحة وزيادتها على الدول لعربية(أبو شمالة،ص52)، وهذا يساعد على تحويل القضية من قضية عالمية إلى عربية في طريق إرجاعها إلى فلسطينية تفاوضية من الدرجة الأولى.

وبالرغم من تراجع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" الأونروا "عن دورها، إلا أنه لا بد من الإشادة بموقفها المبدئي تجاه رفضها لمشاريع التوطين الإجباري التي قامت بها إسرائيل، حينما أجبرت اللاجئين على ترك منازلهم في مخيمات غزة، وكذلك موقفها من تقديم الخدمات إلى اللاجئين حتى خارج المخيمات، معتبرةً أن ترك المخيمات لا يؤثر على حق العودة بالرغم من أن هذا الموقف يساعد على عملية دمج اللاجئين خاصة خارج الوطن (أبو شمالة،ص52).

أما الأمر الآخر فبالرغم من تراجع هيئة الأمم المتحدة عن موقفها من تطـــبيق القرار"194"إلا أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، اتخذت في بداية السبعينات من القرن الماضي مجموعة من القرارات الهامة التي حولت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، وبذلك تكون قد رفعت الشرعية عن اغتصاب الكيان الصهيوني للأرض الفلسطينية خاصة تلك التي احـــتلت عام 1967 م، بما فيـــها القدس وأكدت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الأرض المحتلة عام 1948 م.

كما تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، ولها الحقب التحدث باسمه، مما س وبالرغم من هذه النجاحات السياسية، والعزلة للكيان الصهيوني، إلا أن قرارات الجمعية العمومية تعتبر غير ملزمة، وما هي إلا مجرد توصيات، وإن القرارات الملزمة هي لمجلس الأمن فقط ،و(صلاح عبد ربه،1996،ص63)، بشرط أن تستند إلى الفصل السابع من الميثاق وأن مجلس الأمن يرسم سياساته بناءً على التوازنات العالمية اعد في عدم تذويب القضية الفلسطينية.

الخاتمة: من خلال دراستنا هذه يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج:

- أن هناك ضغوط دولية تمارس على الاونروا بشتى الوسائل المادية والسياسية للحد من تأثير مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على المجتمع الدولي و على إسرائيل.
- مجردو جود الأونروا تقديمها للمساعدات للاجئين الفلسطينيين يعني عملية تعزيز ايمان الفلسطينيين بأنهم أبرياء وضحايا.
- لا يمكن انهاء مهام ودور وكالة الاونروا الا بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن كل محاولات تصفيتها لن تقتصر مخاطره على اللاجئين فحسب، بل قد تطول مصالح الأقطار العربية المضيفة لأن بديل ذلك هو توطين اللاجئين حيث هم، وهذا مرفوض من قِبل اللاجئين أنفسهم ومعظم الدول المضيفة.
- حالة رفض محاولات إنهاء دور "الأونروا" وإلغاء خدماتها لصالح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو تحويل صلاحياتها إلى الدول المضيفة وحتى تحسين الأداء وعدم الاتزان المالي والإداري داخل الوكالة تتطلب تصعيد التحركات المطلبية لأن التجربة أثبتت أن الضغط الشعبي على إدارة "الأونروا" يحقق تحسيناً وتطويرًا للخدمات المقدمة.
- انها هناك فروق كبيرة في توزيع الخدمات والبرامج على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات دول الجوار (الأردن. سوريا. لبنان).
- مواجهة مخططات التوطين تتطلب مناشدة الدول العربية المضيفة من أجل دعم حق العودة عبر تقديم تسهيلات في الجوانب الحياتية والمعيشية للاجئين المقيمين على أراضيها لاسيما لبنان والعراق، وتجسيد المواقف المعلنة برفض التوطين ودعم صمودهم الاجتماعي، فضلاً عن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه ميزانية "الأونروا".
- بقاء قضية اللاجئين لمدم67م و هو دليل على تراخي الأمم المتحدة في حل هذه المشكلة وضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم أراضيهم مع حق التعويض، لذلك على الشعب الفلسطيني واللاجئين الضغط على صناع القرار في جميع المحافل الدولية من أجل إيجاد حل دائم وشامل ومرض لجميع اللاجئين
- على منظمة الأونروا الرفع من خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين، والابتعاد عن الضغطات الدولية خصوصا الإسرائيلية والامريكية، وأن تكون صانعة لقرارتها وتضمن الحد الأدنى من خدماتها.

- على جامعة الدول العربية إعطاء أهمية حقيقة لوضع اللاجئ الفلسطيني، ومطالبة الدول العربية برفع قيمة المساهمة في ميزانية الاونروا ،لان هذا الشعب عربي مسلم تربطنا به روابط العروبة والإسلام والتاريخ و الجغرافيا.
- على الشعب الفلسطيني الاستمرار في المقاومة من اجل قضيته ، و عدم الخضوع لأي ضغوطات ،لان قضيته يؤيدها التاريخ بأنه صاحب حق و أنه هو مالك هذه الأرض.

المراجع:

1-إيليا زريق، إيليا،(د.ت) اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت .

2- ابرهيم أحمد خليفة،(2007)، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الانساني ،دار الجامعة الجديدة، مصر.

3-الأمم المتحدة(2003) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، نيويورك.

4-الامم المتحدة،(1997) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .

5-أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، (2000)،التوزيع الجغرافي والديموغرافي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

6-تماري، سليم ، (1996)مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف واللجنة الرباعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

7-تاكنبرغ لكس، (2003)،وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية / بيروت .

8-جير هارد بلفر، (1997)،وكالة الغوث و التشغيل في الشرق الادنى بين الطرقة و سياسة السنديان، مركز المعلومات الفلسطينية، مشروع حقوق المواطنة و اللاجئين الفلسطينيين، بيت لحم .

9- الجندي،(2001)، إبراهيم اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة والتعويض، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

10-لحسيني جلال ،مستقبل الأونروا و التمويل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص10،على الموقع: http://www.palestine-studies.org (بتاريخ10-10-2018).

11- دومر ميك ،الأونروا، التحدّيات والآفاق ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص6،على الموقع: http://www.palestine□studies.org (بتاريخ10-10-2018).

12-دياب محافظة، (1998)،قضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤية الإسرائيلية، ندوة حول مستقبل شامل بالشرق الاوسط،26-27 جويلية1998م،جامعة اليرموك، الأردن.

13-رولا البرعي،2003) الإطار النظري، مشاريع التوطين، مجلة رؤية، السنة الثانية، العدد الرابع والعشرون.

14-رفيق أبو شماله، (2000)،مستقبل الاونروا، مجلة رؤية ، ع16 ، هيئة الاستعلامات، غزة.

15-السهيلي نبيل، فلسطين،(2003)، أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، فلسطين.

16-عبد الكريم علون خضير،(1997)، الوسيط في القانون الدولي، الكتاب الثالث حقوق الانسان، مكتبة الثقافة، عمان.

17-سعيد سلامة، اللاجئون الفلسطينيون،(2006) و أهمية وكالة الامم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين،"الاونروا "دائرة شؤون اللاجئين.

18- صبحي ياسين، (2009)، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، مج 11 ، ع2.

19-صلاح عبد ربه، (1996)،اللاجئون" رحلة العودة إلى أرض البرتقال الحزين"، مركز المعلومات البديلة، القدس.

- 20 حزب البعث الاشتراكي ،(2008)،مجلة سلسة الدراسات الخاصة ، ، اللاجئون الفلسطينيون و حق العودة، ع 2 .

21-محمد منصور أبو ريكة،(2019)، الدور الإسرائيلي في تفكيك وكالة الغوث و تشغيل اللاجئين "الاونروا"، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الازهر،غزة.

22-هويدي علي(2009)،، المهجرون الفلسطينيون في لبنان بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة مركز العودة الفلسطيني، لندن .

23-هويدي علي(208)، مؤتمر الذكرى الستين لتأسيس الأونروا في بيروت: "التنمية البشرية" تثير قلق اللاجئين ومخاوفهم، مجلة العودة الشهرية العدد 24 ،س3 .

24-وائل انور، (2002)،الاقليات وحقوق الاقليات و الاجانب و اللاجئين و السكان الاصلين و الرق و العبودية،ط2،مؤسسة الوفاء القانونية،مصر.

25-UNRWA and the transitional period(1995) a five-year perspective on the role of the Agency and its financial requirments": UNRWA Headquarters, Vienna.

26- Musa Mazzawi,(1968),"The Arab Refugees", A Tragic Human And Political Problem, London.

27- UNRWA 1950-1990,(1990) Serviing Palestine Refugees" UNRWA Public Information Office, Austria.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

د. مقدم رشيد ، (2020) **الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم-اللاجئين الفلسطينيين –نموذجا** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 12(02)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 63- 74) .